



هبوط قيمة الدينار الليبي خلال الفترة (2020-2026): دراسة الأسباب والآثار الاقتصادية والتحليل العملي

طارق أحمد أبوالقاسم عجاج

عضو هيئة تدريس - جامعة الزنتان - كلية المحاسبة الرجبان - قسم الاقتصاد

tarekah142@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/02/15 - تاريخ المراجعة: 2026/03/12 - تاريخ القبول: 2026/03/13 - تاريخ النشر: 2026/04/25

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أسباب تدهور قيمة الدينار الليبي خلال الفترة (2020-2026)، مع التركيز على أثر الانقسام السياسي، واتساع السوق الموازية، وضعف السياسة النقدية، والاعتماد على النفط. كما تناولت الدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انخفاض قيمة العملة الوطنية، من خلال تحليل البيانات المتعلقة بسعر الصرف الرسمي والموازي، ومعدلات التضخم، والاحتياطيات الأجنبية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى تحليل إحصائي مبسط يوضح العلاقة بين سعر الصرف والتضخم. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي وبين ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية. كما أوصت الدراسة بضرورة توحيد المؤسسات الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الرقابة على سوق النقد الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الدينار الليبي - سعر الصرف - التضخم - السوق الموازية - السياسة النقدية

أولاً: المقدمة

يعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعكس قوة الاقتصاد الوطني ومدى استقراره المالي والنقدي، لما له من تأثير مباشر في معدلات التضخم، والتجارة الخارجية، ومستوى المعيشة، والاستثمار المحلي والأجنبي. وتولي الدول اهتماماً كبيراً باستقرار عملاتها الوطنية باعتباره أحد المؤشرات الأساسية لاستقرار الاقتصادي الكلي، خاصة في الاقتصادات الريفية المعتمدة على مصدر رئيسي للدخل مثل الاقتصاد الليبي. (الضبع وآخرون، 2026).

ويتميز الاقتصاد الليبي باعتماده بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، إضافة إلى اعتماده الواسع على استيراد السلع والخدمات من الخارج، الأمر الذي يجعل سعر صرف الدينار الليبي شديد التأثر بالتقلبات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية. وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصادات المعتمدة على النفط تكون أكثر عرضة لتقلبات أسعار الصرف في حال ضعف التنوع الاقتصادي وعدم استقرار المؤسسات المالية (IMF, 2024).

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2026 شهد الدينار الليبي تراجعاً ملحوظاً أمام العملات الأجنبية، خاصة الدولار الأمريكي، نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها الانقسام السياسي، واتساع السوق الموازية، وارتفاع معدلات التضخم، وضعف الثقة في الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى تدبذب الإيرادات النفطية وتأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والمحلي. وقد انعكس هذا التراجع بصورة مباشرة على القوة الشرائية للمواطن الليبي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزيادة تكاليف المعيشة.

كما أن ظاهرة ازدواجية سعر الصرف بين السعر الرسمي والسوق الموازية أصبحت من أبرز المشكلات التي واجهت السياسة النقدية في ليبيا، حيث ساهمت في زيادة المضاربة على العملات الأجنبية واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما أكدته تقارير مصرف ليبيا المركزي وتقارير البنك الدولي حول الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة (El Wheshi,2022).

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تفسير أسباب تدهور قيمة الدينار الليبي خلال الفترة (2020-2026)، وتحليل آثاره الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على التحليل العملي والإحصائي للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم والسوق الموازية، وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في دعم الاستقرار النقدي وتحسين أداء الاقتصاد الليبي.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في استمرار تدهور قيمة الدينار الليبي خلال الفترة (2020-2026)، واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية، وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية.

ويتفرع عن ذلك التساؤل الرئيسي الآتي:

ما أسباب تدهور الدينار الليبي خلال الفترة (2020-2026)، وما أبرز الآثار الاقتصادية الناتجة عنه؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

1. توضيح العوامل المؤثرة في سعر الصرف في الاقتصاد الليبي.
2. تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم.
3. إبراز أثر الانقسام السياسي على الاستقرار النقدي.
4. تقديم توصيات عملية لتحسين قيمة الدينار الليبي

رابعاً: أهداف الدراسة

1. دراسة أسباب انخفاض قيمة الدينار الليبي.
2. تحليل تطور سعر الصرف الرسمي والموازي.
3. دراسة أثر التضخم على الاقتصاد الليبي.
4. توضيح العلاقة بين السوق الموازية والسياسة النقدية.
5. تقديم مقترحات لمعالجة الأزمة النقدية.

خامساً: فرضيات الدراسة

1. توجد علاقة طردية بين التضخم وانخفاض قيمة الدينار الليبي.
2. تؤثر السوق الموازية بشكل مباشر في تدهور سعر الصرف.
3. يؤدي الانقسام السياسي إلى ضعف فعالية السياسة النقدية.

سادساً: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الظواهر الاقتصادية والنقدية، حيث تم استخدامه في وصف وتحليل ظاهرة تدهور الدينار الليبي خلال الفترة (2020-2026)، مع تفسير العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في انخفاض قيمة العملة الوطنية.

وقد تم الاعتماد على جمع البيانات من مصادر رسمية وأكاديمية متعددة، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، ومن أهم هذه المصادر:

1. تقارير مصرف ليبيا المركزي المتعلقة بسعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية.
2. البيانات الاقتصادية المنشورة من المؤسسات الحكومية الليبية.
3. الدراسات والأبحاث الأكاديمية المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم وسعر الصرف.
4. تقارير المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

سابعاً: الدراسات السابقة

1. دراسة مفتاح أحمد مفتاح كريدغ

تناولت دراسة مفتاح أحمد مفتاح كريدغ بعنوان "العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الليبي والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (2012-2022)"، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الليبي"، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تغيرات قيمة الدينار الليبي وحجم الواردات والصادرات، وبيان انعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البيانات الاقتصادية السنوية المتعلقة بسعر الصرف والميزان التجاري خلال فترة الدراسة، وتمثلت عينة الدراسة في بيانات الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2022). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين انخفاض قيمة الدينار الليبي وارتفاع تكلفة الواردات واختلال الميزان التجاري، كما أكدت أن الاعتماد على النفط ساهم في زيادة تقلبات سعر الصرف.

2. دراسة عبدالله محمد حسن

تناولت دراسة عبدالله محمد حسن بعنوان: التنبؤ بسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2025-2030)، مستقبل سعر الصرف في ليبيا، حيث هدفت إلى التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لقيمة الدينار الليبي وقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف. واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام النماذج الاقتصادية والإحصائية للتنبؤ بأسعار الصرف، بينما تمثلت عينة الدراسة في البيانات المتعلقة بسعر الصرف والتضخم والاحتياطيات الأجنبية خلال السنوات السابقة لفترة التنبؤ. وأظهرت النتائج استمرار الضغوط على الدينار الليبي في حال غياب الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار السياسي، إضافة إلى وجود علاقة مباشرة بين التضخم وتراجع قيمة الدينار.

3. دراسة صندوق النقد الدولي (2024)

تناولت تقارير صندوق النقد الدولي لعام 2024 واقع الاقتصاد الليبي والتحديات التي تواجه السياسة النقدية، وهدفت إلى تحليل أداء الاقتصاد الليبي وتقييم أثر الاعتماد على النفط في الاستقرار النقدي والمالي. واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الاقتصادي الكلي باستخدام البيانات الرسمية والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنمو والتضخم وسعر الصرف والإيرادات النفطية، وتمثلت عينة الدراسة في المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة. وأكدت النتائج أن الاقتصاد الليبي ما يزال يعتمد بصورة كبيرة على النفط، وأن ضعف التنوع الاقتصادي واستمرار الانقسام السياسي يؤثران بصورة مباشرة على استقرار سعر صرف الدينار الليبي.

6. دراسة البنك الدولي (2023)

تناولت دراسة البنك الدولي لعام 2023 تطورات الاقتصاد الليبي وأفاق الاستقرار الاقتصادي، حيث هدفت إلى تقييم الأوضاع الاقتصادية وتحليل أسباب التضخم وتراجع قيمة العملة الوطنية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي والتقارير المالية الرسمية، بينما شملت عينة الدراسة بيانات الإنفاق الحكومي

والتضخم وسعر الصرف والإيرادات النفطية. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع الإنفاق الحكومي وضعف الإصلاحات الاقتصادية واتساع السوق الموازية من أهم العوامل التي ساهمت في استمرار انخفاض قيمة الدينار الليبي.

وتتفق هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في تركيزها على تأثير العوامل السياسية والاقتصادية في سعر صرف الدينار الليبي، إلا أن الدراسة الحالية تتميز بمحاولة الربط بين التحليل النظري والتحليل العملي والإحصائي خلال الفترة (2020-2026).

الإطار النظري للدراسة

يعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعكس قوة الاقتصاد الوطني ومدى استقراره النقدي، حيث يعرف بأنه السعر الذي يتم على أساسه تبادل العملة الوطنية بعملة أجنبية أخرى، ويؤدي دوراً مهماً في تحديد قيمة السلع والخدمات والتجارة الخارجية ومستويات الاستثمار والتضخم (الطاهر، 2021). كما يمثل سعر الصرف أداة أساسية من أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية. ويشير صندوق النقد الدولي (IMF, 2024) إلى أن استقرار سعر الصرف يعد من المؤشرات الرئيسية على سلامة الاقتصاد الكلي، خاصة في الاقتصادات النامية المعتمدة على الواردات والموارد الطبيعية.

وتبرز أهمية سعر الصرف في الاقتصاد الليبي بصورة واضحة نتيجة اعتماد ليبيا بصورة كبيرة على استيراد السلع والخدمات من الخارج، الأمر الذي يجعل أي انخفاض في قيمة الدينار الليبي يؤدي مباشرة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وزيادة تكاليف المعيشة. كما أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل رئيسي على النفط كمصدر أساسي للإيرادات العامة والنقد الأجنبي، وهو ما يجعل قيمة الدينار الليبي شديدة التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية وأسعار النفط العالمية (البكوش، 2020).

وتتعدد أنظمة سعر الصرف بين النظام الثابت الذي تتدخل فيه الدولة لتحديد قيمة العملة الوطنية، والنظام المرن الذي يعتمد على قوى العرض والطلب في السوق، إضافة إلى النظام المدار الذي يجمع بين خصائص النظامين (الزوك، 2019). وقد شهد الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة عدة تعديلات في سياسة سعر الصرف نتيجة الظروف الاقتصادية والانقسامات السياسية التي أثرت بصورة مباشرة على أداء السياسة النقدية.

ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية وسياسية ونقدية، يأتي في مقدمتها معدلات التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية ومن ثم تراجع قيمتها مقابل العملات الأجنبية (السيد، 2022). كما تؤثر أسعار الفائدة في حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، في حين يؤدي انخفاضها إلى تراجع قيمتها (محمود، 2021). كذلك يُعد الميزان التجاري من العوامل المؤثرة في سعر الصرف، حيث يؤدي ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض قيمة العملة الوطنية (الشنطي، 2020).

ومن العوامل المهمة أيضاً الاستقرار السياسي والأمني، إذ تؤدي الصراعات والانقسامات السياسية إلى تراجع الثقة في الاقتصاد الوطني وزيادة الضغوط على العملة المحلية. وفي الحالة الليبية، ساهم الانقسام السياسي وضعف المؤسسات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة في زيادة تقلبات سعر الصرف واتساع السوق الموازية للعملات الأجنبية (البنك الدولي، 2023).

ويرتبط التضخم ارتباطاً وثيقاً بسعر الصرف، حيث يُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود (عبد السلام، 2019). ويُعد التضخم من أبرز

المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية، خاصة تلك التي تعتمد بصورة كبيرة على الواردات. وقد أوضح البنك الدولي أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهو ما يُعرف بالتضخم المستورد (World Bank, 2023).

وفي الاقتصاد الليبي، تتضح العلاقة بين التضخم وسعر الصرف بصورة كبيرة نتيجة اعتماد السوق المحلي على الواردات وضعف الإنتاج المحلي، حيث يؤدي ارتفاع سعر الدولار إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية والخدمات المختلفة. كما أن اتساع السوق الموازية للعملة الأجنبية ساهم في زيادة معدلات التضخم، بسبب اعتماد العديد من التجار على سعر السوق الموازية في تسعير السلع المستوردة (الحويج، 2022).

وتُعرف السوق الموازية بأنها السوق غير الرسمية التي يتم فيها تداول العملات الأجنبية خارج النظام المصرفي الرسمي، وتظهر عادة نتيجة عدم قدرة المصارف على توفير النقد الأجنبي لتغطية الطلب المحلي (الترهوني، 2021). وقد شهد الاقتصاد الليبي توسعاً كبيراً في نشاط السوق الموازية نتيجة أزمة السيولة وضعف الثقة في الجهاز المصرفي وارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي. ويؤدي انتشار السوق الموازية إلى العديد من الآثار السلبية، من أبرزها اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وزيادة المضاربة على العملات الأجنبية، وارتفاع الأسعار داخل السوق المحلي، إضافة إلى إضعاف فعالية السياسة النقدية (صندوق النقد الدولي، 2024).

كما يتميز الاقتصاد الليبي بكونه اقتصاداً ربيعياً يعتمد بصورة رئيسية على النفط كمصدر أساسي للإيرادات العامة والنقد الأجنبي، وهو ما يجعله أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط العالمية والأزمات السياسية التي تؤثر في الإنتاج والتصدير. إضافة إلى ذلك، فإن ضعف التنوع الاقتصادي وقلة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى أدت إلى زيادة الاعتماد على الواردات واستمرار الضغوط على سعر صرف الدينار الليبي (البنك الدولي، 2023).

وتشير العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن معالجة مشكلة تراجع قيمة الدينار الليبي تتطلب تنفيذ إصلاحات اقتصادية ونقدية شاملة، تشمل دعم الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاستقرار السياسي، وتحسين أداء المؤسسات المالية، بما يساهم في استعادة الثقة في الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار النقدي (صندوق النقد الدولي، 2024).

الجانب العملي والتحليل الإحصائي

يعد الجانب العملي من أهم الأجزاء في الدراسات الاقتصادية، لأنه يساهم في تحويل المفاهيم النظرية إلى مؤشرات ونتائج يمكن قياسها وتحليلها بصورة واقعية. ويهدف هذا الجانب إلى دراسة التطور الفعلي لقيمة الدينار الليبي خلال الفترة (2020-2026)، من خلال تحليل مجموعة من البيانات الاقتصادية المتعلقة بسعر الصرف الرسمي، وسعر السوق الموازية، ومعدلات التضخم، والفجوة بين السعيرين الرسمي والموازي.

وتبرز أهمية هذا التحليل في كونه يوضح بصورة عملية طبيعة التغيرات التي شهدتها الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل الانقسام السياسي، وعدم الاستقرار النقدي، وارتفاع الاعتماد على السوق الموازية للحصول على العملات الأجنبية. كما يساعد التحليل العملي في تفسير العلاقة بين تراجع قيمة الدينار الليبي وارتفاع معدلات التضخم، ومدى تأثير ذلك على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة.

واعتمدت الدراسة في هذا الجانب على مجموعة من البيانات والإحصائيات المستمدة من تقارير مصرف ليبيا المركزي وبعض التقارير الاقتصادية المنشورة، إضافة إلى استخدام أساليب التحليل الوصفي والإحصائي لقياس الاتجاهات العامة للتغير في سعر الصرف والتضخم. كما تم توظيف الجداول الإحصائية من أجل تسهيل المقارنة بين السنوات المختلفة وإبراز حجم التدهور الذي تعرض له الدينار الليبي خلال فترة الدراسة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وبيان العلاقة بينها، بهدف الوصول إلى تفسير علمي واقعي لأسباب الأزمة النقدية وآثارها الاقتصادية على الاقتصاد الليبي.

أولاً: تطور سعر الصرف الرسمي

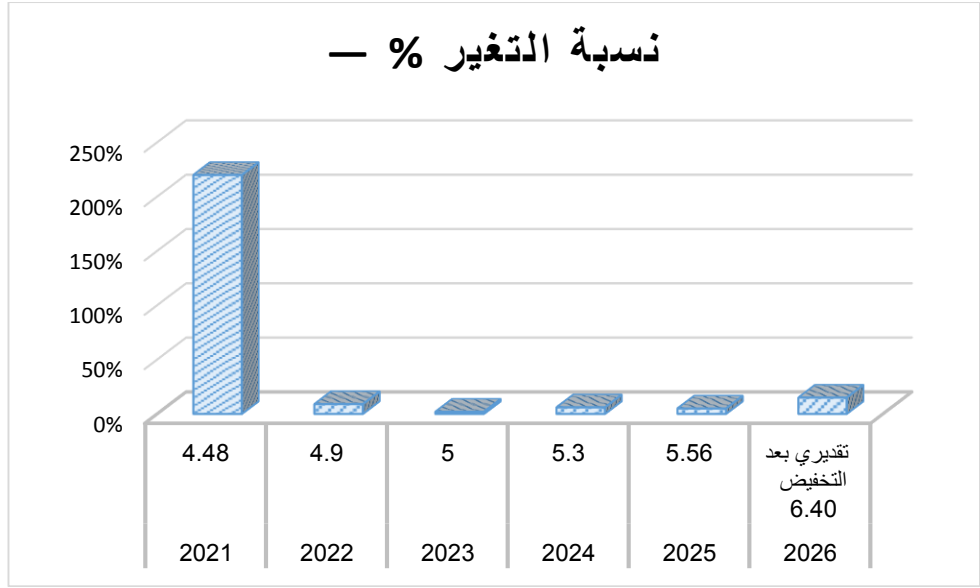
يُعد سعر الصرف الرسمي من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى الاستقرار النقدي والاقتصادي داخل الدولة، حيث يعتمد عليه في تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، خاصة الدولار الأمريكي. وقد شهد سعر الصرف الرسمي للدinar الليبي خلال الفترة (2020-2026) تغيرات ملحوظة نتيجة القرارات النقدية التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى تأثير الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. وتبرز أهمية دراسة تطور سعر الصرف الرسمي في كونه يساعد على فهم طبيعة التغيرات التي طرأت على قيمة الدينار الليبي، ومدى تأثيرها على معدلات التضخم والأسعار ومستوى المعيشة. كما يوضح الجدول رقم (1) الاتجاه العام لتطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم (1) سعر صرف الدولار مقابل الدينار الليبي (رسمياً)

السنة	سعر الصرف (دينار/دولار)	نسبة التغير
2020	تقريباً قبل التعويم 1.40	---
2021	4.48	220%
2022	4.90	9%
2023	5.00	2%
2024	5.30	6%
2025	5.56	5%
2026	تقريباً بعد التخفيض 6.4	15%

يتضح من الجدول السابق أن الدينار الليبي شهد تراجعاً كبيراً في قيمته خلال سنة 2021، حيث ارتفع سعر صرف الدولار الرسمي من 1.40 دينار إلى 4.48 دينار للدولار الواحد، وهو ما يعكس قرار مصرف ليبيا المركزي بتوحيد سعر الصرف وإعادة تقييم قيمة العملة الوطنية. وقد كان الهدف من هذا القرار تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية، إلا أن هذا الإجراء أدى في المقابل إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للدينار الليبي.

كما يلاحظ من البيانات أن الانخفاض لم يتوقف عند سنة 2021، بل استمر بصورة تدريجية خلال السنوات اللاحقة، حيث ارتفع سعر الدولار الرسمي إلى 6.40 دينار في سنة 2026، الأمر الذي يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية والنقدية على العملة الوطنية.



شكل رقم (1) سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار

ويشير الاتجاه العام للجدول إلى ضعف الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي، خاصة مع استمرار العجز المالي، وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، واعتماد الاقتصاد المحلي بصورة كبيرة على الواردات. كما أن استمرار التدهور التدريجي في سعر الصرف يؤكد أن الإصلاحات النقدية التي تم اتخاذها لم تكن كافية لمعالجة جذور الأزمة الاقتصادية.

ثانياً: تطور سعر السوق الموازية

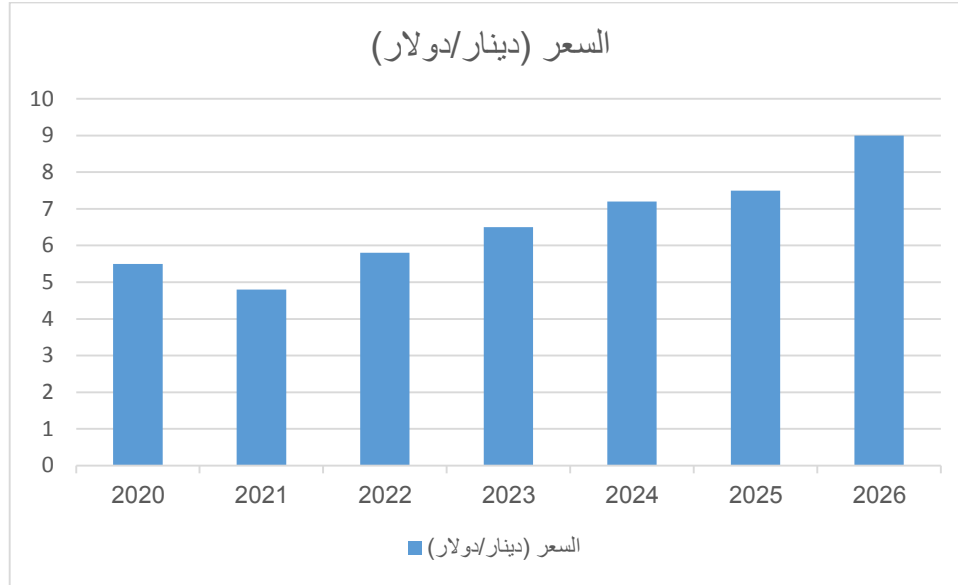
تمثل السوق الموازية للعملات الأجنبية من أبرز الظواهر الاقتصادية التي ظهرت بشكل واضح في الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة، نتيجة عدم قدرة الجهاز المصرفي على تلبية الطلب المتزايد على النقد الأجنبي. وقد أصبحت السوق الموازية تمثل مؤشراً مهماً لقياس القيمة الحقيقية للدينار الليبي، خاصة في ظل اتساع الفجوة بينها وبين السعر الرسمي. كما يعكس تطور سعر الدولار في السوق الموازية مستوى الثقة في السياسة النقدية ومدى استقرار الاقتصاد الوطني، إذ تؤدي زيادة الطلب على العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم إلى ارتفاع أسعار الدولار في السوق السوداء بصورة مستمرة. ويوضح الجدول رقم (2) تطور سعر الدولار في السوق الموازية خلال فترة الدراسة.

جدول (2) سعر الدولار الأمريكي في السوق الموازية

السنة	السعر الموازي
2020	5.50
2021	4.80
2022	5.80
2023	6.50
2024	7.20
2025	7.50
2026	9.00

تشير بيانات السوق الموازية إلى حدوث انخفاض مؤقت في سعر الدولار خلال سنة 2021 نتيجة قرار توحيد سعر الصرف، حيث انخفض السعر الموازي من 5.50 إلى 4.80 دينار للدولار، وهو ما يعكس نجاحاً نسبياً ومؤقتاً للسياسة النقدية في تلك الفترة.

إلا أن هذا التحسن لم يستمر طويلاً، إذ عادت أسعار الدولار في السوق الموازية إلى الارتفاع التدريجي خلال السنوات التالية، لتصل إلى حوالي 9 دنانير للدولار في سنة 2026. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، من أهمها زيادة الطلب على العملات الأجنبية لأغراض الاستيراد، وضعف الثقة في الجهاز المصرفي، واستمرار المضاربة في سوق النقد الأجنبي.



شكل رقم (2) سعر الدولار في السوق الموازية

كما يوضح الشكل رقم (2) أن السوق الموازية أصبحت تمثل المؤشر الحقيقي لقيمة الدينار الليبي في العديد من التعاملات الاقتصادية، خاصة في ظل صعوبة الحصول على النقد الأجنبي بالسعر الرسمي، الأمر الذي أدى إلى اتساع الاقتصاد غير الرسمي وزيادة الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: الفجوة بين السعر الرسمي والموازي

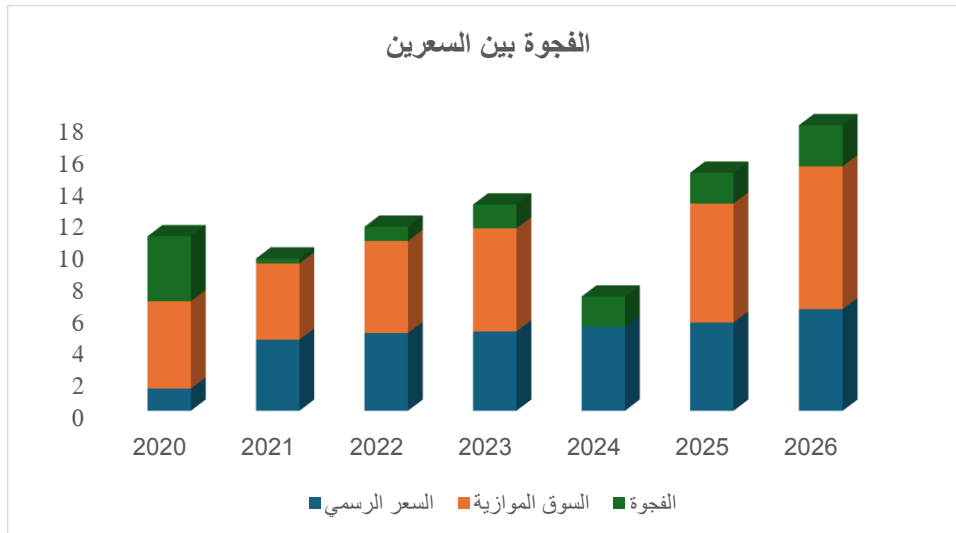
تُعد الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية من أهم المؤشرات التي تعكس حجم الاختلالات النقدية والاقتصادية داخل الدولة، حيث تشير اتساع هذه الفجوة إلى ضعف فعالية السياسة النقدية وعدم قدرة السوق الرسمية على تلبية الطلب على العملات الأجنبية. كما أن استمرار وجود فارق كبير بين السعرين يؤدي إلى زيادة المضاربة وانتشار الأنشطة غير الرسمية المرتبطة بتجارة العملة.

وتبرز أهمية دراسة هذه الفجوة في الاقتصاد الليبي نظراً لاعتماد الأفراد والتجار بصورة كبيرة على السوق الموازية للحصول على النقد الأجنبي، الأمر الذي يجعل الأسعار في السوق المحلي تتأثر بصورة أكبر بالسعر الموازي مقارنة بالسعر الرسمي. ويوضح الجدول رقم (3) ببيان حجم الفجوة بين السعر الرسمي للدولار وسعره في السوق الموازية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3) يبين الفجوة بين السعيرين

السنة	السوق الموازية	السعر الرسمي	الفجوة
2020	5.50	1.40	4.10
2021	4.80	4.48	0.32
2022	5.80	4.90	0.90
2023	6.50	5.00	1.50
2024	7.20	5.30	1.90
2025	7.50	5.56	1.94
2026	9.00	6.40	2.60

يبين الجدول الخاص بالفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية أن الفرق بين السعيرين كان كبيراً خلال سنة 2020، حيث بلغ حوالي 4.10 دينار، قبل أن ينخفض بشكل واضح في سنة 2021 نتيجة توحيد سعر الصرف. وقد ساهم هذا الإجراء في تحقيق قدر من الاستقرار المؤقت وتقليل نشاط المضاربة لفترة محدودة. غير أن الفجوة بدأت في الاتساع من جديد خلال السنوات اللاحقة، حيث ارتفعت من 0.90 دينار سنة 2022 إلى 2.60 دينار في سنة 2026، وهو ما يعكس استمرار الاختلالات الاقتصادية والنقدية في السوق الليبي. ويؤدي اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية إلى العديد من الآثار السلبية، من أبرزها زيادة المضاربة على الدولار وتحقيق أرباح غير إنتاجية، إضافة إلى تراجع الثقة في الجهاز المصرفي وارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة اعتماد التجار على سعر السوق الموازية في تسعير السلع. كما ساهمت هذه الفجوة في اتساع الاقتصاد غير الرسمي، حيث أصبحت نسبة كبيرة من المعاملات التجارية تتم خارج القنوات الرسمية، الأمر الذي أضعف فعالية السياسة النقدية وقلل من قدرة مصرف ليبيا المركزي على التحكم في سوق الصرف.



الشكل رقم (3) يبين الفجوة بين السعيرين

رابعاً: تحليل التضخم

يُعد التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة والقوة الشرائية للمواطنين، ويرتبط في الاقتصاد الليبي بصورة وثيقة بتقلبات سعر الصرف وارتفاع أسعار السلع المستوردة. ويوضح الجدول رقم (4) تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4) معدل التضخم السنوي

السنة	معدل التضخم
2020	2%
2021	7%
2022	10%
2023	12%
2024	15%
2025	18%
2026	22%

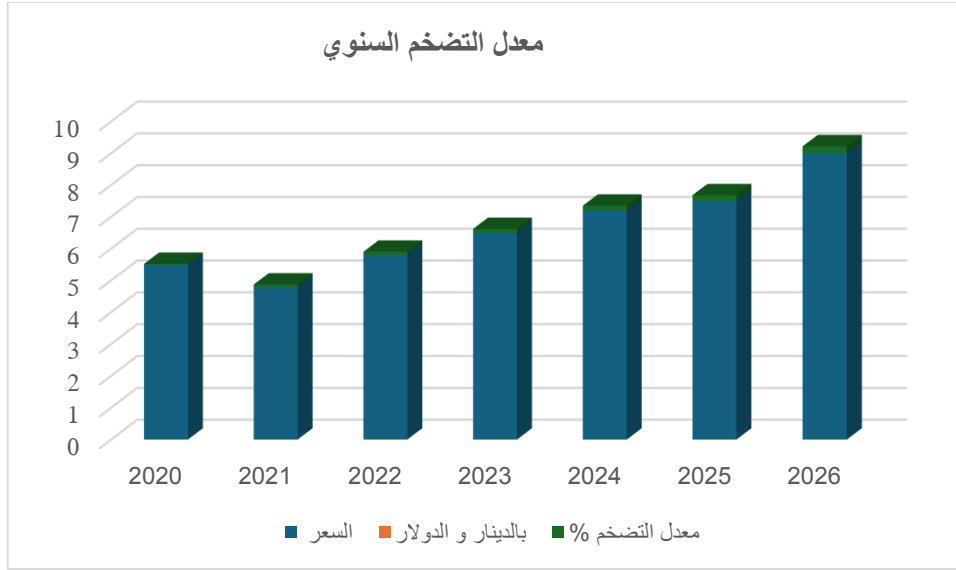
يتضح من بيانات الجدول أن معدلات التضخم في ليبيا شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 2% سنة 2020 إلى حوالي 22% سنة 2026، وهو ما يعكس التدهور الواضح في القوة الشرائية للدينار الليبي.

ويرتبط هذا الارتفاع بصورة مباشرة بانخفاض قيمة العملة الوطنية، إذ إن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على استيراد السلع والخدمات من الخارج، وبالتالي فإن أي ارتفاع في سعر الدولار يؤدي تلقائياً إلى زيادة أسعار السلع داخل السوق المحلي.

كما ساهم ارتفاع أسعار الدولار في السوق الموازية في زيادة تكاليف الاستيراد بالنسبة للتجار، الأمر الذي انعكس على أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية والخدمات المختلفة. إضافة إلى ذلك، فإن ضعف الإنتاج المحلي واعتماد السوق الليبي على الواردات جعل الاقتصاد أكثر عرضة للتضخم المستورد.

ومن جهة أخرى، ساهمت زيادة الإنفاق الحكومي وتمويل العجز المالي في زيادة الكتلة النقدية داخل الاقتصاد، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستويات الأسعار بصورة أكبر.

وتؤكد هذه النتائج وجود علاقة طردية واضحة بين تدهور سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة وزاد من الأعباء الاقتصادية على المواطن الليبي.



الشكل رقم (4) يبين معدل التضخم السنوي

خامساً: العلاقة بين سعر الصرف والتضخم

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة (2020-2026)، وذلك بالاعتماد على بيانات سعر الصرف الرسمي باعتباره متغيراً مستقلاً، ومعدل التضخم باعتباره متغيراً تابعاً، وقد تم إدخال البيانات الخاصة بسنوات الدراسة ثم إجراء تحليل الانحدار لاستخراج معامل الانحدار، والثابت، ومعامل التحديد (R^2)، بهدف قياس قوة العلاقة بين المتغيرين ومدى تأثير سعر الصرف في معدلات التضخم. والجدول رقم (5) يبين تحليل الانحدار الخطي.

جدول رقم (5) يبين تحليل الانحدار الخطي

المعاملات	القيم
الثابت	2.15
معامل الانحدار	3.20
معامل التحديد (R^2)	0.89

وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين سعر الصرف الرسمي والتضخم، حيث إن ارتفاع سعر الصرف بمقدار دينار واحد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة تقارب 3.20%، وهو ما يعكس التأثير المباشر لتقلبات سعر الصرف على مستويات الأسعار داخل الاقتصاد الليبي.

كما بلغت قيمة معامل التحديد:

$$R^2 = 0.89 \times 0.89 = 0.89$$

وهي قيمة مرتفعة تدل على أن 89% من التغيرات في معدل التضخم يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في سعر الصرف الرسمي، مما يؤكد قوة العلاقة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.

وتوضح هذه النتائج أن استقرار سعر الصرف يعد من العوامل الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا.

سادساً: مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن الدينار الليبي شهد تراجعاً مستمراً خلال الفترة (2020-2026)، وهو ما يعكس حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة. وقد تبين من خلال التحليل العملي أن سعر الصرف الرسمي ارتفع بصورة تدريجية، في حين شهدت السوق الموازية ارتفاعات أكبر، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

وتشير النتائج إلى أن قرار توحيد سعر الصرف خلال سنة 2021 ساهم في تقليص الفجوة بين السعيرين بشكل مؤقت، إلا أن استمرار المشكلات الاقتصادية والانتقاس السياسي وارتفاع الطلب على النقد الأجنبي أدى إلى عودة الفجوة للارتفاع من جديد. كما أوضحت الدراسة أن السوق الموازية أصبحت تمثل المؤشر الأكثر تأثيراً في تحديد القيمة الحقيقية للدينار الليبي داخل السوق المحلي.

ومن ناحية أخرى، بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية قوية بين سعر الصرف الرسمي ومعدلات التضخم، حيث ارتفعت مستويات التضخم بالتزامن مع انخفاض قيمة الدينار الليبي. ويرجع ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الليبي بصورة كبيرة على استيراد السلع والخدمات، مما يجعل أي ارتفاع في سعر الدولار ينعكس بصورة مباشرة على أسعار السلع الأساسية وتكاليف المعيشة.

كما أظهرت الدراسة أن ضعف الإنتاج المحلي وارتفاع الإنفاق الحكومي واستمرار العجز المالي ساهمت جميعها في زيادة الضغوط التضخمية وتراجع القوة الشرائية للمواطن الليبي. إضافة إلى ذلك، فإن ضعف الثقة في القطاع المصرفي واتساع الاقتصاد غير الرسمي أديا إلى زيادة الاعتماد على السوق الموازية للحصول على العملات الأجنبية.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت وجود تأثير مباشر لتقلبات سعر الصرف على التضخم والاستقرار الاقتصادي، كما تؤكد أن معالجة أزمة الدينار الليبي لا يمكن أن تتحقق من خلال الإجراءات النقدية فقط، بل تتطلب إصلاحات اقتصادية وسياسية شاملة تدعم الاستقرار المالي والنقدي.

سابعاً: النتائج

1. أظهرت الدراسة وجود اتجاه عام ومستمر لانخفاض قيمة الدينار الليبي خلال فترة الدراسة، سواء في السعر الرسمي أو في السوق الموازية، وهو ما يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية والنقدية على العملة الوطنية.
2. بينت النتائج أن السوق الموازية أصبحت العامل الأكثر تأثيراً في تحديد القيمة الحقيقية للدينار الليبي، خاصة مع صعوبة الحصول على النقد الأجنبي عبر القنوات الرسمية.
3. أثبت التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية قوية بين سعر الصرف الرسمي ومعدلات التضخم، حيث تبين أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي بصورة مباشرة إلى ارتفاع مستويات الأسعار داخل الاقتصاد الليبي.
4. أوضحت الدراسة أن الاقتصاد الليبي يتأثر بصورة كبيرة بتقلبات أسعار النفط بسبب اعتماده شبه الكامل على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي.

5. أظهرت النتائج أن الإصلاحات النقدية التي تم تطبيقها، ومنها توحيد سعر الصرف، ساهمت في تحقيق استقرار مؤقت فقط، لكنها لم تتمكن من معالجة الأسباب الهيكلية للأزمة الاقتصادية.
6. تبين أن الانقسام السياسي وعدم الاستقرار المؤسسي أثرا بشكل مباشر على فعالية السياسة النقدية وأضعفا قدرة المؤسسات الاقتصادية على إدارة سوق الصرف بصورة فعالة.
7. ساهمت زيادة الإنفاق الحكومي وضعف الإنتاج المحلي واتساع الاقتصاد غير الرسمي في زيادة معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية للمواطن الليبي.

ثامناً: التوصيات

1. ضرورة العمل على توحيد المؤسسات المالية والنقدية في ليبيا بما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين فعالية السياسة النقدية.
2. أهمية تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من خلال توفير النقد الأجنبي عبر القنوات الرسمية وتشديد الرقابة على سوق الصرف.
3. تعزيز الرقابة على السوق الموازية للعملة الأجنبية والحد من المضاربة التي تؤدي إلى زيادة تقلبات سعر الصرف.
4. دعم الثقة في القطاع المصرفي من خلال تحسين الخدمات المصرفية وتوفير السيولة وتشجيع التعامل عبر القنوات الرسمية.
5. ضرورة تنويع الاقتصاد الليبي وتقليل الاعتماد على النفط باعتباره المصدر الرئيسي للدخل القومي والنقد الأجنبي.
6. دعم وتشجيع الإنتاج المحلي بهدف تقليل الاعتماد على الواردات والحد من تأثير تقلبات سعر الصرف على أسعار السلع.
7. العمل على ضبط الإنفاق الحكومي والحد من العجز المالي بما يساهم في تقليل معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي.
8. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد داخل المؤسسات الاقتصادية والمالية بما يساهم في تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية.
9. تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة تدعم النمو الاقتصادي وتزيد من فرص العمل.
10. ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على قيمة الدينار الليبي.

المراجع

1. البكوش، أحمد. (2020). الاقتصاد الليبي والتحديات النقدية. طرابلس: دار الحكمة.

2. مصطفى محمد عيسى الضبع، أحمد الهادي محمد العيفور، خيرى مبارك أحمد الغنودي. "تقلبات سعر الصرف وتأثيرها على أداء الميزان التجاري الليبي دراسة قياسية تحليلية للفترة من 2011-2022". مجلة العلوم الشاملة 10.39 (2026) : 1885-1897.

3. الترهوني، سالم. (2021). اقتصاديات السوق الموازية في ليبيا. بنغازي: جامعة بنغازي.

4. الحاسي، محمد. (2020). السياسة النقدية وأسعار الصرف. طرابلس: الأكاديمية الليبية.

5. الحويج، عبدالرزاق. (2022). التضخم وآثاره الاقتصادية في ليبيا. مصراتة: جامعة مصراتة.

6. الزوك، إبراهيم. (2019). النظم النقدية وأسعار الصرف. القاهرة: دار النهضة العربية.

7. السيد، علي. (2022). الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

8. الشنطي، يوسف. (2020). التجارة الخارجية وسعر الصرف. عمان: دار البداية.

9. الطاهر، عبدالسلام. (2021). مبادئ الاقتصاد النقدي. طرابلس: دار المعرفة.

10. عبدالسلام، محمود. (2019). التضخم والسياسات الاقتصادية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

11. محمود، خالد. (2021). أساسيات الاقتصاد الدولي. عمان: دار صفاء.

12. مركز ليبيا المركزي (2024) التقرير السنوي.

13. International Monetary Fund. (2024). Libya Economic Outlook Report.

14. World Bank. (2023). Libya Economic Monitor Report.

15. El Wheshi, Réda. *Parcours d'entrepreneurs : le cas d'entrepreneurs Libyens* . Diss. Paris 10, 2022.